

عنوان البرنامج: شرح «موجز البلاغة» للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور
الوحدة الأولى: مقدمات بين يدي الكتاب
الدرس الثاني: في معنى «التلخيص» و«المختصر» و«الخلاصة».
اسم المحاضر: الدكتور محمد الحافظ الروسي

في معنى «التلخيص» و«المختصر» و«الخلاصة»

اعتاد القدماء إذا قصدوا في تأليفهم الاقتصار على القضايا الكبرى في العلم الذي يؤلفون فيه، مع الاختصار، والإيجاز، والتقليل من الشواهد، والأمثلة، والتفريعات، أن يسموها وجيزاً، وموجزاً، واختصاراً، وخالصةً، وتلخيصاً. وقد بينا الفرق بين الوجيز والموجز، وبقي أن ندل على الفرق بين المختصر والتلخيص. إذ بينهما علاقة عموم وخصوص. فكل مختصر تلخيص، ولا عكس. وذلك أن كل مختصر فيه تقريب واختصار، فمعنى الاختصار إيجاز الكلام وحذف الفضول منه. وليس كل تلخيص مختصراً، فإن التلخيص قد يبنى على التبيين والشرح. وهو أحد معنييه. يقال: لخصت الشيء ولخصته، بالخاء والحاء، إذا استقصيت في بيانه، وشرحه، وتبويره. ومعنى قولهم: لخص لي خبرك، أي بينه لي شيئاً بعد شيء. ومن كلام علي، رضوان الله عليه: «..حتى إذا ما ارتوى من آجن، واكتنز من غير طائل، قعد بين الناس قاضياً لتلخيص ما التبس على غيره..» أي: لتخليص. هذا في رواية، والرواية الأشهر: لتخليص. وقد يبنى التلخيص على التقريب والاختصار، فيكون معنى قولك: لخصت القول. اقتصرته فيه، واختصرته منه ما يحتاج إليه.

وقد ذهب السبكي . رحمه الله تعالى . في «عروس الأفراح» إلى المعنى الأول فذكر أن التلخيص والاختصار متنافيان، لأن الاختصار عنده هو تقليل اللفظ وتكثير المعنى، بينما التلخيص شرح، فهو عكس الاختصار، ومادته ترجع كلها إلى البسط.

ولعله كتب هذا الكلام وهو ينظر إلى تلخيص القزويني لمفتاح السكاكي، فقد كان موضوع تأليفه شرح كتاب الخطيب القزويني. وقد نص الخطيب في مقدمة كتابه أنه أضاف فوائد لم ترد عند السكاكي

نقلها عن بعض الكتب، وزوائد من اجتهاده لا توجد في كتاب غير كتابه. وإن كنا مع ذلك لا نزعم أنه كان يفرق بين المصطلحين تفريق السبكي. فإنه وإن سماه تلخيصا، يصفه بأنه مختصر أيضا. وذلك في قوله: «ألفت مختصرا يتضمن ما فيه (أي ما في المفتاح) من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد..» وقد بين أن التلخيص عنده يقوم على أمرين هما: أولا: التجريد. أي تجريد الكتاب عما فيه من الحشو، والتطويل، والتعقيد. وثانيا: الإيضاح، والإضافة، وتسهيل الفهم. وهذا جامع بين معنيي التلخيص اللذين ذكرتهما. فإذا صح هذا فإنه يصعب تصور التنافي الذي ذكره السبكي، رحمه الله تعالى.

وهذا الذي أشار إليه السبكي مما غاب عن ذهن بعض الدارسين حيث وصفوا ما كتبه ابن رشد في «تلخيص كتاب الشعر» بأنه فهم غير سديد لما قاله أرسطو. ولا شك أن هناك كثيرا من الاختلافات الواقعة بين أقوال الرجلين. وقد وضع د. تشارلس بتورث ود. أحمد عبد المجيد هريدي في تحقيقهما لكتاب ابن رشد قائمة قابلا فيها بين نصوص الكتابين، وهي قائمة يسرا بها عمل الدارس الذي يريد الموازنة بينهما. غير أن السؤال الذي نضعه هو: هل هذه الاختلافات ناشئة عن سوء فهم من ابن رشد لأقوال أرسطو أم هي اختلافات مقصودة؟. والجواب أن هذه الاختلافات منها ما هو ناشئ عن سوء تصور للشعر اليوناني، وهو الشعر الذي يتحدث عنه أرسطو. ومن ذلك ترجمته للكوميديا بالهجاء، وللتراجيديا بالمدح، ومحاكاة الفعل التام بالمحاكاة التامة الفعل، والمنظر المسرحي بالنظر، الذي هو عنده إبانة صواب الاعتقاد، إلى غير ذلك من أمور. ومنها ما هو مقصود سببه طبيعة التلخيص. وهو الأمر الذي غفلوا عنه، فظنوا أنه كان محض مترجم، أو أنه كان مختصرا لكتاب أرسطو، وهو أمر غير صحيح. والله أعلم.

وأما مصطلح «الخلاصة» فالظاهر أنهم كانوا يستعملونه إذا لخص المؤلف مسائل علم من مصادره، أو من أكثر من كتاب. فلا يشترطون في الخلاصة أن تكون اختصارا أو تلخيصا لكتاب بعينه، وذلك ككتاب الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: 743هـ): الخلاصة في أصول الحديث، حيث لخصه من كتاب ابن الصلاح (ت: 643هـ)، ومختصر النووي (ت: 676هـ)، والقاضي بدر الدين ابن جماعة (ت: 733هـ). وكتاب أحمد بن حسن الرصاص (ت: 656هـ)، الذي سماه: الخلاصة النافعة بالأدلة القاطعة في فوائد التابعة. وهو في عقائد المعتزلة والزيدية.

وقد استعمل بدر الدين ابن مالك (ت: 672هـ) مصطلح «الخلاصة» في تسمية ألفيته في النحو، وهي مختصر الكافية الشافية الواقعة في ثلاثة آلاف بيت. فلما كان العصر الحديث استعمله الدكتور تمام

حسان(ت:2011م) في باب جديد من أبواب التأليف وهو باب التطبيق، أو باب بيان قبول النظرية للتطبيق، وذلك في كتابه: الخلاصة النحوية، الذي جعله في تطبيق ما ورد في كتابه النظري: اللغة العربية معناها ومبناها. فكأنه جعل التطبيق خلاصة النظرية، خاصة مع اعتماده التركيز الشديد، وعدم اعتماد الشواهد إلا في أضيق الحدود.

